المحكمة الإلكترونية كآلية لإرساء وتطوير خدمات مرفق القضاء في الجزائر

The Electronic Court as a Mechanism for the Establishment and Development of Judicial Services in Algeria

آمال قادري[1]

[1] جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)، amelkadri805@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/15 تاريخ القبول: 2023/05/04 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تجربة الجزائر في مجال إنشاء وتطبيق المحكمة الإلكترونية في مرافق القضاء وذلك باعتماد نظام التقاضي الإلكتروني الذي يعد من أهم تطبيقات التطور التكنولوجي لاسيما في المجال الجزائي، بما يتناسب مع مستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي من خلال إدخال التقنية الحديثة على خدمات مرفق القضاء لاسيما بصدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، فما هو واقع التحول نحو المحكمة الإلكترونية كآلية لتجسيد إجراءات التقاضي إلكترونيا وتطوير خدمات مرفق القضاء الجزائري؟ وقد توصلنا إلى أن برنامج عصرنة قطاع العدالة الجزائرية والإصلاحات التي حظي بها نتج عنها تحولات ملموسة في القطاع بتحسين خدمات مرفق القضاء وتقريب مرفق العدالة من المواطن ليتسم هذا الأخير بالجودة والارتقاء، واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والقانوني لمعرفة الدور الفعال لتطبيقات المحكمة الإلكترونية في قطاع العدالة الجزائري.

كلمات مفتاحيه: ، الإدارة الإلكترونية، المحكمة الإلكترونية، التقاضي الإلكتروني.

Abstract:

This study aims to highlight Algeria's experience in the field of establishing and applying the electronic court in the judicial facilities by adopting the electronic litigation system, which is one of the most important applications of technological development, especially in the penal field, in line with the developments of the digital and technological age through the introduction of modern technology to the services of the facility. The judiciary, especially with the issuance of Law No. 15-03 related to the modernization of justice, what is the reality of the shift towards the electronic court as a mechanism for embodying litigation procedures electronically and developing the services of the Algerian judicial facility? And through this study, we concluded that the program of modernization of the Algerian justice sector and the reforms that it enjoyed resulted in tangible transformations in the sector by improving the services of the judicial facility and bringing the justice facility closer to the citizen so that the latter is characterized by

* المؤلف المرسل: آمال قادري ، الإيميل : amelkadri805@gmail.com

quality and upgrading, and we relied in this study on the two descriptive and analytical approaches And legal to know the effective role of electronic court applications in the Algerian justice sector.

***Keywords**: Electronic administration, electronic court, electronic litigation.*

مقدمة:

لقد حظي قطاع العدالة الجزائري بأهمية بالغة كونه يؤدي وظائف إدارية وقضائية حيث تمكن هذا القطاع من قطع أشواطا معتبرة في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول نحو العالم الرقمي، وذلك بتجسيد العديد من المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية وفقا للمعايير الدولية من خلال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة المواطنين وتبسيط الإجراءات القضائية وتقديم الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين .

و في سبيل تحقيق ذلك سعت الجزائر إلى القيام بالإصلاحات العديدة لاسيما من خلال برنامج **"إصلاح العدالة"** في إطار تبني مشروع المحاكمات الإلكترونية و هذا ما صرح به رئيس الجمهورية السابق الراحل السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم افتتاح السنة القضائية2007-2008 بتاريخ 29 أكتوبر 2008 الذي جاء فيه: "إن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته و إنما هو وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية و الخارجية "، و تعزيزا لتلك المساعي دعا إلى التفكير في السبل و الوسائل التي تمكن العدالة من مواكبة التطورات ذات الصلة بالمجالات القانونية و القضائية على المستوى الوطني و الدولي[1]، و عليه أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة[2] و الذي أحدث ثورة قانونية في المجال التكنولوجي للقطاع وتم من خلاله التوجه نحو العالم الرقمي بالتحول من نظام التقاضي التقليدي إلى نظام التقاضي الإلكتروني ، فأصبح بإمكان المتقاضين وغيرهم من رجال القانون الوصول للمحكمة عن بعد وتسريع إجراءات التقاضي وضمان تنفيذ أحكامهم إلكترونيا، بعد أن أصبح هذا التوجه ضرورة لابد منه لرقي قطاع العدالة كما عمل من خلاله إلى إرساء نظام قضائي فعال يعمل على تسهيل الإجراءات على المتقاضين.

إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في تسليط الضوء حول واقع الخدمات العمومية في ظل الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر بإقرار الرقمنة و التحول نحو الإدارة الإلكترونية التي جسدها المشرع الجزائري في مرفق القضاء، بتقديم الخدمات القضائية الكترونيا و إدخال تقنيات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بإدراج بعض الأحكام المتعلقة بالخدمات الإلكترونية ، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات التقاضي الكترونيا كأحد آليات رقمنة قطاع العدالة، تبلور ذلك في التحول إلى تعميم المحاكمات الإلكترونية عن بعد لتقريب المتقاضين من القضاء و تسهيل الخدمات القضائية ،

من خلال إعداد الأنظمة و التشريعات الخاصة بها من خلال التطرق إلى الترسانة القانونية التي أقرها المشرع الجزائري المتمثلة بداية بالأمر رقم 15-02 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الإجرائية الجزائري لسنة 2015، يليه القانون رقم 15-03 ثم الأمر رقم 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائري لسنة 2020.

وعليه الإشكالية التي يمكن طرحها : **ما هو واقع التحول نحو المحكمة الإلكترونية كآلية لتجسيد إجراءات التقاضي إلكترونيا وتطوير خدمات مرفق القضاء الجزائري ؟**

ومن خلال هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التحليلي لمعرفة الدور الفعال لتطبيقات المحكمة الإلكترونية في قطاع العدالة الجزائري كون أن إدخال نظام التقاضي الإلكتروني له دورا فعالا في تسهيل الإجراءات القضائية وتقريب المتقاضين إلى مرفق القضاء بسرعة، إضافة إلى الاعتماد على المنهج القانوني من خلال التطرق وتحليل نصوص القوانين المذكورة أنفا.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تقسيم الدراسة إلى أهم العناصر الآتية:

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية كآلية لإصلاح قطاع العدالة الجزائري وتحسين الخدمة القضائية

المحور الثاني: مظاهر فعالية التحول نحو المحكمة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمات في مرفق القضاء الجزائري

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية كآلية لإصلاح قطاع العدالة الجزائري وتحسين الخدمة القضائية

عرف قطاع العدالة الجزائرية قصورا في أداء الخدمات القضائية فأصبحت وسائل العمل القضائي عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة، حيث أملت الضرورة بإصلاح المنظومة القضائية الجزائرية لتصبح أكثر نزاهة تعتمد على الشفافية و الصرامة في تطبيق القانون، حيث قام الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي نصبها سنة 1999، وهي مكونة من كوكبة حادة من الإطارات الوطنية و القضاة مهمتها إعادة تشخيص دقيق لوضعية القطاع بنظرة شاملة، و تم التفكير في برنامج يكفل مساهمة أكثر فعالة لقطاع العدالة يساهم في تدعيم مقومات الدولة باتخاذ سلسلة من التدابير الاستعجالية في مجال حكم حقوق الإنسان لتسهيل حق اللجوء إلى مرفق القضاء.

أولا: آليات إصلاح وتحديث قطاع العدالة في الجزائر

يهدف برنامج عصرنة قطاع العدالة إلى الرقي بالعمل القضائي من خلال توفير كل الوسائل التقنية للعاملين بقطاع العدالة لأداء مهامه ،إضافة إلى وجود قيادة إدارية تعني بمتابعة تقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين بصفة مستمرة:[3]، تجسدت هذه الإستراتيجية في الآليات الآتية:

1 -الآلية التنظيمية:

تتمثل في المديرية العامة لعصرنة العدالة تهدف للتكفل بإنجاز برنامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة وتمنح للقاضي ومختلف الشركاء محامين، محضرين، وإدارات عمومية إضافة إلى كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه[4].

2- الآلية التشريعية:

تعد هذه الآلية بمثابة إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة وبمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مجال القضاء لتحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية، وتعزيز ثقة المواطن في العدالة وتخفيف العبء عليه من خلال عصرنة أساليب التسيير وتحديث الإجراءات القضائية، وباستعمال أمثل للمعلوماتية والتكنولوجية الرقمية الحديثة في استخراج كل الوثائق وإدراج خدمات أخرى بطرق الكرتونية[5].

3- الآليات التقنية:

إن استعمال وسائل تقنية حديثة يكفل أكبر قدر من أمن المعلومات وأعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات[6] ، بهدف التكثيف مع المستجدات وتسيير اللجوء إلى القانون والقضاء[7].

ثانيا: استراتيجية التحول إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر لتحسين الخدمة القضائية[8]:

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الإلكترونية جملة من التغيرات على مفهوم الخدمة العمومية أدى إلى نهاية الإدارة العامة التقليدية، حيث أن قطاع العدالة في الجزائر كان من القطاعات السباقة في اعتماد الإدارة الإلكترونية بغرض تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، و ذلك من خلال تطوير المنظومة المعلوماتية بالاعتماد على قواعد معطيات مركزية بحيث تجسد ذلك بالرقمنة و استخدام الإعلام الآلي باستحداث عدة قواعد معطيات ، مما يسهل من عمل الموظفين وتوفير خدمة سريعة وأفضل للمواطنين، إضافة إلى وضع آلية التصديق الإلكتروني على صحة الوثائق و كذا تطوير الخدمات عبر الأنترنيت[9] .

ومن المتعارف عليه أن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر لم يتم دفعة واحدة بل تم تنفيذها بشكل مرحلي، فلقد أدركت الجزائر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في أداء الخدمة العامة بسبب الدقة المتناهية التي تتميز بها الأنشطة الإلكترونية واختصار للوقت وهو ما يساهم لا محالة في ترشيد الخدمة العمومية[10]، فما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟

1-المقصود بالإدارة الإلكترونية:

رغم الحداثة النسبية لمصطلح الإدارة الإلكترونية إلا أن هناك العديد من التعريفات التي رصدت للدلالة عليه، وان كانت جل هذه التعريفات قد وضعت في الأساس للتعريف بالحكومة الإلكترونية Governement نظرا للبس الذي وقع فيه شراح القانون والمفكرين، وعليه فان البحث يحتم علينا قبل التطرق لمفهوم الإدارة الإلكترونية باستجلاء هذا الغموض[11].

عرف البعض الإدارة الإلكترونية بأنها:" تحويل جميع أعمالها وخدماتها الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إدارية إلكترونية تسهم في إنجاز أعمالها بسرعة ودقة عالية، وهذا ما يعرف بالإدارة التي تستخدم صفر أوراق **Parpelles Management** وهي أيضا الإدارة التي تستخدم شبكات الاتصال الحديثة، وكذا الإنترنت من أجل إنجاز أعمالها من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة إلكترونيا[12].

وتعرف الإدارة الإلكترونية أيضا على أنها تلك الإدارة التي تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لإنجاز أعمالها وتقديم خدماتها الإدارية إلكترونيا في أي مكان وزمان، وهي تهدف بذلك إلى تحقيق الجودة في الأداء والسرعة في إنجاز الأعمال ودقة وسرعة تقديم خدماتها، وتبسيط الإجراءات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب كل ذلك مبني على معلومات دقيقة وصحيح[13].

وعليه فان تعريف الإدارة الإلكترونية يجمع بين شقين أساسين، يتمثل الشق الأول في النشاط الإداري الصادر عن المرافق العمومية، أما الشق الثاني فهو استخدام الوسائل التكنولوجية للقيام بالخدمات المرفقية[14].

2 - تكريس العدالة الرقمية في إطار تحسين أداء الخدمة القضائية الكترونيا:

برزت الثورة الإلكترونية مع العقدين الأخيرين قبل دخول القرن21، و بما أن الدساتير الجزائرية التي عايشت تلك الحقبة هي دستور1989و دستور1996، فانه باستقراء نصوصها نجد أنها لم تتناول مصطلح الإدارة الإلكترونية بشكل صريح حتى في ظل القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 ، بل يمكن أن نستشف مجال الحث على الإدارة الإلكترونية بشكل ضمني وذلك من خلال نص المادة51 منه والتي نصت علي ما يلي:" الحصول على المعلومة والوثائق و الإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن"، فما يلاحظ أن قطاع العدالة لم يحظى بالاهتمام الفعلي حتى في ظل الإصلاح القضائي لسنة1996[15] .

3_ تحضير بيئة الكترونية من خلال مشروع عصرنة ورقمنة قطاع العدالة:

ظهرت أول بوادر إصلاح العدالة بإصدار المرسوم الرئاسي رقم234-99 المؤرخ في19أكتوبر 1999 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة[16]، ولم يقف الأمر هنا بل تعدى ذلك لإصدار مراسيم تنفيذية مختلفة، على سبيل المثال المرسوم التنفيذي رقم 410-02 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل[17] ، ليأتي بعده المرسوم التنفيذي رقم 333-04[18] المتضمن نفس الإطار، حيث نصت هذه المراسيم على إنشاء مديريات ولجان متخصصة في مجال النهوض بوزارة العدل والقضاء أي كل ما يخص السياسات والقوانين الساعية لتنظيم وعصرنة القطاع[19]، كما صاحب ذلك صدور العديد من القوانين المتعلقة بالجانب الإلكتروني مثل القانون رقم 04-09 المؤرخ في05غشت 2009 [20]، الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

وعلى الرغم من كل ما سبق وما صاحب ذلك من سعي لتطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة2013، لم يظهر مشروع نص قانوني يمثل نص الإطار في مجال عصرنة العدالة إلى غاية2014، وذلك في الجلسة الثامنة والعشرين للمجلس الشعبي الوطني المنعقدة يوم28ديسمبر 2014 أين تم فيها مناقشة مشروع قانون يتعلق بعصرنة العدالة، وثار النقاش حول هذا القانون بشأن المواد09و10و12و15، مركزة على الجانب الشكلي المتعلق بالصياغة اللغوية للمواد، بالإضافة للطابع الجوازي لأغلب مواد هذا القانون[21].

4-الإطار التشريعي للإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة الجزائري[22] :

يعد القانون رقم 15-03 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة من بين أهم التشريعات التي عززت في عصرنة خدمات قطاع العدالة فهو بمثابة البنية التشريعية الأولى وسند قانوني يسمح باستعمال الإعلام والاتصال في مجال تكنولوجيا القضاء، وحسب المادة الأولى منه فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز ومعالجة المعطيات الشخصية الكترونيا مثل: شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية[23] .

كما أدرج القانون 15-03 تقنية جديدة وهي تقنية المحادثة المرئية عن بعد فنص على أنه [24]:" إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب حين سير العدالة، فانه يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد"، الأمر الذي يسمح بتسهيل الإجراءات القضائية وتنظيم المحاكمات وسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد ، كما تضمن القانون ذاته مسألة التصديق الإلكتروني فنصت عليه المادة 04 وتضمنت كذلك المادتان 17 و18 من نفس القانون أحكام جزائية في حالة الاستعمال الغير قانوني للتوقيع الإلكتروني[25] .

هذا وقد صاحب القانون المذكور أعلاه صدور القانون رقم 15-04الصادر بتاريخ 06 فبراير2015 وحدد القواعد العامة والمتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين[26]،كما وضح الغموض الذي يكتنف كيفية صدور المحررات والوثائق الإلكترونية الصادرة عن الأجهزة التابعة لقطاع العدالة، وكيفية معرفة مصدرها وجميع الأحكام الخاصة بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين، خاصة وأن القانون 15-03 نص على التصديق الإلكتروني في المواد من04إلى 08 منه[27].

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية القانون الإطار أو المرجع التي أطلقناها على القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة لم يكن عبثا، بدليل أن مجموع القوانين المتعلقة بقطاع العدالة والصادرة بعد هذا القانون وأدرجت هذا القانون في مقتضياتها، لتكون أحكامها فيما يتعلق بالاستعانة بالطرق الإلكترونية متماشية مع ما جاء به القانون السابق الذكر ومن بين هذه القوانين:

_ القانون رقم 17-03 المؤرخ في10يناير2018 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم20-70والمتعلق بالحالة المدنية، أين نصت المادة02منه على إمكانية إرسال طلبات تعويض، تصحيح وإبطال وتعديل وتسجيل عقود الحالة المدنية، وطلبات تصحيح الأوامر والأحكام القضائية الصادرة بشأنها بالطريق الإلكتروني[28] .

-القانون رقم 18-07 المؤرخ في10يونيو2018والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي جاء تدعيما للقانون رقم 15-03خاصة فيما يتعلق بمسالة الأمن القانوني المتعلق بالمعلومات لكي يبدد المخاوف، ويضبط الإطار العام لحماية الأشخاص الطبيعيين من خطر التعدي على معلوماتهم الشخصية[29] .

وفي السياق نفسه تم ولأول مرة برمجة محاكمة دولية بتقنية الفيديو عن بعد وهذا بمجلس قضاء المسيلة بتاريخ 2016/06/11 ، بحيث تم ربط محاكمة مباشرة من محكمة **لنتام** بفرنسا أين تم الاستماع إلى شاهد في قضية متابع فيها متهم أمام محكمة جنايات مسيلة تتعلق القضية بالقتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد[30] .

كما وردت تقنية التقاضي الإلكتروني في قانوني الإجراءات الجزائية الجزائري في الفصل السادس في حماية الشهود والخبراء والضحايا من الباب الثاني في التحقيقات بالكتاب الأول تحت عنوان "في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق"، وهذا ما نصت عليه المادة65مكرر 27 "يجوز لجهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان الهوية، كما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد."

و مؤخرا في جوان2020 تم إدخال نظام النيابة الإلكترونية على موقع وزارة العدل **mjustice.dz.www**، حيث هذا النظام يسمح للمواطن أيا كان شخص طبيعي أو معنوي إيداع

شكوى لدى النيابة الإلكترونية، و يتم هذا عبر خطوات أولها الولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية **mjustice dz.nyaba-e** المخصصة لهذا الغرض و المتاحة عبر موقع وزارة العدل، بعد ذلك يتم النقر على خانة تسجيل الشكوى و ملء استمارة تسجيل شكوى و المعلومات الشخصية الخاصة و كذا تحديد نوع الشكوى و إدخال مضمونها، فيتم تحويل هذه الشكوى بصفة آلية إلى ممثل النيابة سواء كان وكيل الجمهورية أو النائب العام و ذلك لاتخاذ الإجراء المناسب، و بعد نظر ممثل النيابة في الشكوى تقوم النيابة العامة بإعلام المعني عن المآل و الإجراءات المتخذة إما برسالة نصية قصيرة SMSأو عن طريق البريد الإلكتروني و الجدير بالذكر أن أول صورة للتقاضي الإلكتروني كانت يوم07أكتوبر2015 بمحكمة القليعة، قسم الجنح برئاسة القاضي بن بوزة عبد الرؤوف.[31] .

المحور الثاني : مظاهر فعالية التحول نحو المحكمة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمات في مرفق القضاء الجزائري

تمكن قطاع العدالة من تحقيق قفزة نوعية بالاعتماد على التكنولوجيات المعلوماتية ظهرت معالمها ابتداء من سنة 2003 لتتخذ مسارا ملموسا نحو العالم الرقمي ابتداء من سبتمبر 2013 ، وتتمثل أهم المشاريع في[32] عصرنة قطاع العدالة بإدخال التكنولوجية الحديثة في العمل القضائي لتقريب الخدمة العمومية من المواطن، وتوفير التقنيات العصرية للقاضي وموظفي العدالة ومساعديها لأداء المهام المرجوة، وبالتالي التحول نحو المحكمة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمات في مرفق القضاء الجزائري.

أولا: تطبيقات التقنيات الإلكترونية في المجال القضائي الجزائري

إن الوصول إلى عدالة حديثة وتحسين الخدمة القضائية لجميع المواطنين والمتقاضين يستوجب وسائل حديثة تضمن خدمات راقية دون جهد وتعب وتكلفة ، فقد ارتكزت الجهود الرامية إلى تسهيل اللجوء إلى العدالة وتحسين نوعية الخدمات على اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي سجلت تحسنا ملحوظا لم يسبق له مثيل بالنسبة لجميع خدمات المرفق العمومي في قطاع العدالة، وتتمثل أهم المظاهر الفعلية والتطبيقية للإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بالجزائر والمتمثلة فيما يلي:

1.انجاز أرضية خدمات الأنترنت (isp):

فقد تم تزويد قطاع العدالة بممون للدخول إلى عالم الأنترنت منذ شهر نوفمبر سنة 2003 ، يتميز بنوعية رفيعة تحدد الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية لوزارة العدل والجهات القضائية وكل

المؤسسات التابعة للقطاع، مما يسمح بتسيير ذاتي للاتصالات الإلكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة، بالإضافة لإنشاء موقع خاص بوزارة العدل (**www/m justice/dz**) لإعلام كل المواطنين بنشاطات وزارة العدل [33].

2. إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي:

وذلك بهدف إتاحة الخدمات القانونية عن بعد إذ تم وضع مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني في حيز الخدمة بتاريخ13سبتمبر2014

3. استحداث النظام الآلي لتسيير الملف القضائي (sgdj):

حيث يسمح هذا النظام بتسيير ومتابعة الملف القضائي من المحامين والمتقاضين، بدءا من تسجيل القضية إلى غاية البث النهائي فيها، بالإضافة إلى الاطلاع على الشباك الإلكتروني للمحكمة العليا ومجلس الدولة انطلاقا من المجالس القضائية [34] .

4 . النظام الآلي لتسيير الأوامر بالقبض:

هذا النظام به قاعدة معطيات وطنية تسمح بسرعة النشر والتوزيع للأشخاص المبحوث عنهم في إطار القانون، وكذلك يسرع من إجراءات الكف عن البحث ضمانا للحفاظ على الحريات الشخصية عند التوقيف [35].

5. استحداث تقنية المحادثات المرئية عن بعد:

تتميز هذه التقنية في التحقيق والمحاكمة الجزائية بأنها وسيلة اتصال مرئي ومسموع متعدد الأطراف، يستطيع بمقتضاه شخصان أو أكثر في المشاركة في مناقشة أو حوار وقد كرسها المشرع الجزائري لأهميتها بموجب القانون رقم 15-03 نتيجة التطور الحاصل في نجال تكنولوجيا الاتصال والأمر 15-02 المؤرخ في 2015/02/23 .

6. إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل:

وهو الذي يسهر على إدارة وتسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة [36]، بالإضافة إلى العديد من الأنظمة التي طبقت على المستوي العملي والتي أدرجت ضمن سياسة الإدارة الإلكترونية لمرفق العدالة وهذا ما يعكس تأثر هذا المرفق بما يسمي الإدارة الإلكترونية.

ثانيا : نظام التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته في المرافق القضائية الجزائرية

تتجسد آلية التقاضي الإلكتروني من خلال المحاكم الإلكترونية أهمية بالغة في تجاوز العراقيل التي تواجهها العدالة التقليدية التي تتميز بالبطء وتكدس الدعاوى القضائية، حيث يسعى نظام التقاضي الإلكتروني لتبسيط وتسريع إجراءات التقاضي وتيسير عملية الاطلاع عليها، مما يؤدي إلى إتقان عمل المحاكم وتخفيف العبء على جميع الأطراف المشاركة في عملية التقاضي من قضاة ومحامين وأطراف الدعوى.

1. تعريف نظام التقاضي الإلكتروني:

يعرف التقاضي الإلكتروني بأنه : " عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الإلكترونية بدلا من الورق "[37]

ويعرف أيضا بأنه : " نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءات على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا[38].

2. الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر:

يعتبر التقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة والتي حددها المشرع الجزائري في ثلاث آليات، نظمها في ثلاثة فصول من القانون رقم 15-03 المتمثلة في استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية-إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالوسيلة الإلكترونية-وإجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد ،[39]

3. تطبيقات نظام التقاضي الإلكتروني في مرفق العدالة الجزائري:

من خلال استقراء النصوص القانونية الواردة في الفصول الثلاثة من القانون رقم 15-03 يلاحظ أن التقاضي الإلكتروني ليس سوى جزء من الكل بالنسبة لرقمنة قطاع العدالة، وأن تطبيق قواعد التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري يستدعي تفصيل إجراءاته في المواد الجزائية وفي المواد المدنية .

1.3 القواعد الموضوعية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية:

تتمثل إجراءات التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية وفقا لما هو معمول به في الهيئات القضائية حاليا في مثول المتهم من خلال شاشة معروضة في قاعة الجلسات تقابلها شاشة أخرى في المؤسسة العقابية، و يقوم القاضي بالمناداة على المتهم ويتم استجوابه صوتا وصورة بنفس إجراءات

الاستجواب العادية، تليها طلبات النيابة العامة ومرافعات الدفاع ويقوم أمين ضبط الجلسة بتدوين التصريحات التي تدور في الجلسة ، ثم يداول القاضي في القضية وينطق بالحكم على مرأى المتهم الماثل مرئيا ، ويتم الاحتفاظ بالتصريحات التي دارت في الجلسة في دعامة إلكترونية ترفق بالملف الورقي[40].

أما المادة 09 من القانون رقم 15-03 فقد وضحت أن الجزائر اعتمدت فعليا على تقاضي إلكتروني من خلال التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالطريق الإلكتروني. كما أضافت المادة14 أنه يمكن سماع واستجواب الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد.

- آلية المحادثة المرئية والمحاكمة عن بعد:

تعتبر المحادثة المرئية عن بعد هي الآلية القانونية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية، والتي نص عليها القانون رقم 15-03 في المواد 14-15-16 منه [41] و التي عرفت تعديلات بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم 20-04 [42] ، تحديدا في الكتاب الثاني مكرر بعنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" في المواد من 441 مكرر إلى 441 مكرر 11 مبينا فيها إجراءات استعمال الوسائل المرئية أثناء مرحلة التحقيق، وأثناء مرحلة المحاكمة[43]، كما أجاز الأمر02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية بمقتضى المادة65 مكرر19،وكذا المادة 65 مكرر 27إمكانية سماع شهادة الشهود عن طريق آلية المحادثة المرئية عن بعد قصد توفير الحماية اللازمة للشهود من خلال كتمان هويتهم حفاظا على أمنهم باعتبار أن هذه الآلية لا تسمح بمعرفة صور الأشخاص أو أصواتهم، ومن جهة أخرى تساهم عملية المحاكمة عن بعد في ضمان سير الدعاوى بعدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود[44]..

وقد حددت المادة 15 من القانون رقم 15-03 نطاق استخدام هذه التقنية فلقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، كما يمكن لجهة الحكم استعمال المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء[45] .

بينما المادة 16 من ذات القانون حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني وهو مقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحات، أما إذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد بها المحبوس[46] .

هذا ويمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد كذلك في مرحلة التحقيق القضائي، في استجواب أو سماع شخص، وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها. ويجب أن يتم الإجراء طبقا لأحكام المادة 11 من هذا القانون[47].

كما يمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة حيث يمكن لجهات الحكم أن تلجأ لاستعمال هذه التقنية من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم ، في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص، حددت المادة14من القانون رقم 15-03 والمادة441مكرر08من قانون الإجراءات الجزائية شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد[48].

وتجدر الإشارة أن الجزائر أجرت أول محاكمة عن بعد في محكمة القليعة في07 أكتوبر2015، و أول محاكمة دولية كانت بتاريخ11جويلية2016 بمجلس قضاء المسيلة تم فيها سماع شاهد متواجد بمجلس قضاء في فرنسا بتقنية الصوت والصورة[49] ، ثم توالى اللجوء لاستخدام آلية التقاضي عن بعد لتصل إلى153محاكمة لتزداد نسبة استعمال هذه التقنية وتشهد انتشارا واسعا سنة 2020 بسبب جائحة الكوفيد19 وذلك بمنع نقل المحبوسين من المؤسسات العقابية من طرف قضاة التحقيق إلا في حالات الضرورة القصوى[50].

- نظام الوضع تحت المراقبة والمتابعة الإلكترونية:

سعى المشرع الجزائري في إطار تجسيد برنامج إصلاح و عصرنة العدالة بوضع وسائل عقابية حديثة لتطوير السياسة العقابية وجعلها متماشية مع التطورات العلمية الحديثة وذلك باستحداث نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بموجب القانون رقم 18-01 المعدل والمتمم للقانون04-05 المتعلق بتنظيم السجون[51]، في الباب السادس المعنون"بتكييف العقوبة"في فصله الرابع تحت عنوان"الوضع تحت المراقبة الإلكترونية"بمقتضى المادة 150 مكرر و التي جاء فيها "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، و يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة المدة المذكورة في المادة في المادة150مكرر01 السوار الكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات"[52] .

هذا وقد مست عصرنة العدالة وتطبيقات التكنولوجية الحديثة فئة المسجونين في المؤسسات العقابية لتجنب ارتفاع عددهم في الحبس المؤقت، من خلال استخدام تقنية المراقبة الإلكترونية كتدبير من تدابير الرقابة القضائية وحتى المشتبه فيه بالإمكان استعمال بشأنهم البصمة الوراثية من تقديم شكواه عن بعد من خلال النيابة الإلكترونية[53] .

2.3 القواعد الموضوعية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية:

نص المشرع الجزائري على القواعد العامة للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية في القانون رقم 15-03المتعلق بعصرنة العدالة ، غير أنه لم يحدد له إجراءات خاصة مما جعل إجراءاته وشروطه

العامة لا تختلف عن إجراءات التقاضي العادية في عمومها، أي فيما يتعلق بطريقة رفع الدعوى وإجراءاتها ، الشروط الشكلية الخاصة بالعرائض والتكليف بالحضور وقواعد الاختصاص النوعي والإقليمي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد من13إلى47 منه وتخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 إلى 69 من ق ا م اد ولنفس وسائل الإثبات المنصوص عليها في المواد من70 إلى 193 من ذات القانون[54] .

أما الأحكام الصادرة في إطار التقاضي الإلكتروني وإن كان المشرع الجزائري لم يخصص نصا للحديث عن حجيتها، إلا أنه من البديهي والمنطقي أن تكتسي نفس حجية الأحكام العادية المنصوص عليها في المواد284،296297و298من قانون الإجراءات المدنية والإدارية كونها صادرة عن سلطة قضائية في إطار الفصل في نزاع قضائي وفقا للشروط والإجراءات القانونية[55] ..

3.3. التقاضي الإلكتروني على مستوى المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية:

حيث أصبح المحامي يطلع على إجراءات الملف من خلال شبكة الاتصال داخلية دون التنقل إلى مكتب كاتب الضبط، كما بادرت الحكومة في إطار وزارة العدل إلى تبني مشروع إنشاء شبكة الاتصال داخلية تربك بين المجالس والمحاكم الابتدائية وقد وضع المشروع قيد التنفيذ[56] .

4.3 التقاضي الإلكتروني على مستوى المحكمة العليا ومجلس الدولة:

تم وضع شبكة اتصال داخلية تربط بين المحكمة العليا ومجلس الدولة والمجالس القضائية بحيث أصبح المحامي يطعن في الأحكام والقرارات القضائية أمام مصلحة الطعون المتواجدة على مستوى المجلس، ويقوم كاتب الضبط بتسجيله على مستوى الشبكة، كما للمحامي الاطلاع الكترونيا على ملف الدعوى المرفوعة ومنطوق حكم المحكمة العليا أو مجلس الدولة عل مستوى المجلس دون عناء التنقل إلى مقره إحداهما [57].

خاتمة:

من خلال ما سبق دراسته يمكن القول إن قطاع العدالة الجزائري من أهم القطاعات السباقة في مجال تطبيق الرقمنة مع القول إن تطبيقها في المجال الإداري لقطاع العدالة كان أسرع وأكثر فعالية عنه في المجال القضائي، رغم ذلك فان تجسيد فكرة المحكمة الإلكترونية في مرافق القضاء أصبح ثمرة للتطبيقات المختلفة للتكنولوجيا في العمل القضائي. من خلال الانتقال في تقديم الخدمات والمعاملات المتعلقة بالتقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي عن طريق شبكة الأنترنت، بإدراج نظام التقاضي الإلكتروني كآلية فعالة في التغيير والرفع من مستوى المنظومة

القضائية، باعتباره تنمية معلوماتية شاملة للمرفق القضائي بما تحتويه من بيئة عمل واسعة متنوعة الأطراف،(المحامين، القضاة، وغيرهم) ، وبناء على ذلك توصلنا إلى بعض النتائج أهمها:

1-أن برنامج عصرنة قطاع العدالة الجزائرية والإصلاحات التي حظي بها نتج عنها تحولات ملموسة في القطاع بتحسين الخدمة القضائية والعمومية، بتقريب العدالة من المواطن باختصار المسافات والأزمنة من أجل تحسين الخدمة القضائية لتتسم بالجودة والارتقاء.

2-أ ن الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الإلكترونية هو تحقيق مبدأ العلانية والشفافية في الإجراءات وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة.

3- أن من أهم دعائم قيام المحكمة الإلكترونية هي شبكة الأنترنت بحيث تكون فيها إجراءات التقاضي في عالم افتراضي بلا حدود ولإنجاح تطبيق التقاضي الإلكتروني وخلق المحاكم الإلكترونية، ينبغي الاهتمام بالعنصر البشري وإدماجه في هذا المجال إذ بدونه لا يمكن للمحكمة الإلكترونية تحقيق أهدافها المرجوة.

4- أنه من أهم مظاهر تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي نجد استحداث المشرع لتقنية المحادثة المرئية عن بعد وذلك بهدف سماع المتهمين المتواجدين في المؤسسات العقابية دون عناء نقلهم للجهات القضائية، وكذا استخدام آلية المراقبة الإلكترونية بواسطة السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة تسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية مع بقائه خاضعا لرقابة الجهات القضائية.

5-أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي شهده قطاع العدالة في مجال الإدارة الإلكترونية إلا أنه في المجال التشريعي شهد تأخرا من حيث التنظيم والصدور.

هذا ورغم الإيجابيات التي حققتها الدولة الجزائرية في مجال عصرنة مرفق العدالة بتفعيل آلية التقاضي عن بعد الكترونيا بما يعرف بالمحكمة الإلكترونية ، لا يمنع من وجود بعض النقائص والتحديات التي أدرجنا لها مجموعة من الاقتراحات حصرناها فيما يأتي:

1-نقترح بضرورة التحول الكلي نحو عدالة رقمية والتجرد النهائي من استخدام الوثائق الورقية.

2- نقترح ملائمة وتكييف دور المحامي مع واقع التقاضي الإلكتروني عن طريق توسيع إلزامية التمثيل بمحامي في الدعاوى والمحاكمات الإلكترونية، تكريسا لمزيد من الضمانات وحفاظا على حقوق المتقاضين وتسهيل الإجراءات القضائية.

3-. نقترح بضرورة عقد دورات تعليمية وتدريبية مكثفة للعاملين بقطاع العدالة لمواكبة أي تطور حاصل في المجال الإلكتروني وتحقيقًا لجودة العمل القضائي.

4- نقتر ح ضرورة التكوين المستمر للقضاة ولمستخدمي قطاع العدالة بهدف إكسابهم مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة التي تتطلبها آلية التقاضي الإلكتروني.

5-ضرورة وضع آليات للأمن السيبراني المعلوماتي في الجهاز القضاء من أجل إيجاد بيئة رقمية آمنة إلى جانب التوعية الإعلامية المجتمعية في كل المجالات بأهمية رقمنة جهاز العدالة.

الإحالات والهوامش:

[1]- عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، مجلد 13، العدد 1، سنة 2016 ص 222.

[2]- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة جريدة رسمية العدد 6 الصادرة بتاريخ 2015/02/10.

[3]- بواشري أمينة ،أ سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، ع 11، جانفي 2018، ص 207

[4]- قادري أمال، جودة الخدمة القضائية و دورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد3، العدد 1، سنة 2020، ص 15

[5]- قادري أمال، المرجع نفسه، ص 15

[6]- طيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز و التحدي، دار القصب للنشر، الجزائر 2008، ص 173

[7]- **وزارة العدل إصلاح العدالة الحصيلة و الأفاق فيفري 2005**، منشور على الموقع https://www.mjustice.dz ص 30

[8]- هشام فخار، الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار نموذج عن المرفق العام الالكتروني، كلية الحقوق، جامعة المدية، ص 02 .

[9]- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،سنة 2010/2009، ص 02

[10]- بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا ، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية، العدد 02، سنة 2019 ، ص 216

[11]- بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، المرجع نفسه ،ص 210

[12]- قانة حسين شني تالية الإدارة الإلكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة، مجلة التنمية و التطبيق الاقتصادي، المجلد 05/ العدد 02، 202سنة 1 ، ص 61

[13]- العياشي زرزار، الإدارة الإلكترونية: نظرة جديدة لإدارة المنظمات، مجلة الحقيقة العدد 33 ، سنة 2016، ص 189

[14]- عشاش حمزة-خضري حمزة، الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، العدد 01 ،سنة 2020 ،ص 268-269

[15]- عشاش حمزة-خضري حمزة، المرجع نقسه، ص 273

[16]- المرسوم الرئاسي رقم234-99المؤرخ في14أكتوبر1999يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية العدد 74الصادرة بتاريخ20أكتوبر.1999

[17]- المرسوم التنفيذي رقم410-02المؤرخ في26نوفمبر2002، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة العدل.

[18]- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة العدل ج ر ع 64 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 2004.

[19]- القانون رقم04-09المؤرخ في50غشت2009يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد47الصادرة بتاريخ16غشت.2009

[20]- -الجريدة الرسمية رقم 149 للسنة 3 لمناقشات المجلس الشعبي الوكني الصادرة قس 2015/01/18

[21]- عشاش حمزة-خضري حمزة، مرجع سابق، ص 274-275

[22]- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر، المرجع السابق، ص 177/176

[23]- أمال قادري ، مرجع سابق، ص 17

[24]- كيلاني زروالة ،الخدمات المتاحة في مجال عصرنة قطاع العدالة لفائدة المحامين و المتقاضين، اليوم الوطني للمحامي 24 /3/ 208، ص12.

[25]- كيلاني زروالة ، المرجع نفسه ،ص 20

[26]- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1463 الموافق ل 01 فبراير 2015 ، المتعلق بالتصديق الالكتروني، ج.ر.ع 06 الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 02 فبراير 2015

[27]- أنظر المواد من 04 إلى 08 من القانون رقم 15-03

[28]- القانون رقم03-17المؤرخ في10يناير2017يعدل ويتمم الأمر رقم20-70المؤرخ في19فبراير1970والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد2 الصادرة بتاريخ11يناير2017

[29]- القانون رقم07-18المؤرخ في10يونيو2018يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية العدد34بتاريخ10يونيو2018

[30]- العصرنة في خدمة العدالة النوعية، وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة وزارة العدل، الجزائر، سنة 2016 ، ص 183-184

[31]- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلى، المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، مجلد 04، عدد 02، سنة 2021 ،ص 107-108

[32]- بواشري أمينة ،أ سالم بركاهم، مرجع سابق، ص203.

[33]- عشاش حمزة-خضري حمزة، مرجع سابق، ص277

[34]- زروالة كيلاني، المرجع السابق، ص 6

[35]- عشاش حمزة-خضري حمزة، مرجع نفسه، ص 277

[36]- زروالة كيلاني، المرجع السابق، ص16 و48

[37]- خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، الدعوى الإلكترونية وإجراءا ا أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية ،2008 ص 13

[38]- يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 01 ،سنة 2022، ص 545

[39]- بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2021، ص 17

[40]- بن عيرد عبد الغني ، المرجع نفسه 2021 ص 20

[41]- أ نظر المواد 14-5-16 من القانون رقم 15-03

[42]- مهدي أسماء ، فاضل الهام ، تفعيل آلية التقاضي الالكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد 01، العدد 03، ديسمبر 2021 -ص 342

[43]- أنظر الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 2020/08/20، يعدل و يتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، جريدة رسمية العدد 51 الصادرة بتاريخ 2020/08/31

[44]- أنظر المواد 65 مكرر 19 و 65 مكرر 27 من الأمر رقم 15-02 من ق ا ج ج

[45]- أنظر المادة 15 الأمر رقم02-15، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر رقم155-66 المؤرخ في08جوان1966 ، جريدة رسمية العدد 40 ،الصادرة بتاريخ 23جويلية 2015.

[46]- أنظر المادة 16 من القانون رقم 03-15

[47]- المادة 11 من الأمر رقم 15-02 من ق ا ج.ج

[48]- أنظر المادة 14 من القانون رقم 03-15 و المادة 411 مكرر08 من الأمر 20-04 ق ا ج ج ج

[49]- عبد الغني بن عيرد ، هاجر بضياف، المرجع السابق، ص20

[50]- سفيان عرشوش، أمال بدغيو، التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد والاجتماعية، مجلة العلوم القانونية جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد6، العدد 3، سنة 2021،ص 19493

[51]- القانون رقم18-01، المؤرخ في2018-01-30، المعدل للقانون رقم 04-05المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي.17 للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05 الصادرة في 30-01-2018.

[52]- أنظر المادة 150 مكرر 01 من القانون رقم 18-01

[53]- مكي دربدر، موقع العدالة الالكترونية في الجزائر بين ضرورة العصر و جائحة كورونا ، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 2،سنة 2021 ص 249

[54]-- عبد الغني بن عيرد ، هاجر بضياف، المرجع السابق، ص

[55]- أنظر المواد284،296 و297و298من ق ا م اد رقم 08-09

[56]- عصماني ليلى ، مرجع سابق ، ص 223

[57]- عصماني ليلى، المرجع نفسه ، ص 222-223

قائمة الصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1-الجرائد الرسمية:

-الجريدة الرسمية رقم 149 للسنة 3 لمناقشات المجلس الشعبي الوطني الصادرة في 2015/01/18.

2- المراسيم :

-المرسوم الرئاسي رقم234-99 المؤرخ في14أكتوبر1999 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية العدد 74 الصادرة بتاريخ 20 أكتوبر1999.

-المرسوم التنفيذي رقم410-02المؤرخ في26نوفمبر2002، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة العدل.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة العدل ج ر ع 64 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 2004 .

3- **القوانين:**

-القانون رقم04-09 المؤرخ في50غشت2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد47 الصادرة بتاريخ 16غشت2009.

-القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1463 الموافق ل 01 فبراير 2015 المتعلق بالتصديق الإلكتروني، ج.ر.ع 06 الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 02 فبراير 2015

-الأمر رقم 15-02، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر رقم155-66 المؤرخ في08 جوان1966 ، ج.ر العدد 40 الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

-القانون رقم 15-03 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ج ر غ 6 الصادرة بتاريخ 2015/02/10

- القانون رقم 17-03 المؤرخ في10يناير2017 يعدل ويتمم الأمر رقم20-70 المؤرخ في19فبراير1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد2 بتاريخ 2017/01/11.

- القانون 18-07 المؤرخ في10يونيو2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية العدد34 بتاريخ10يونيو 2018.

-الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 2020/08/20، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، جريدة رسمية العدد 51 الصادرة بتاريخ 2020/08/31

ثانيا: المراجع

1-الكتب:

- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراء أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، سنة 2008.

- طيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحدي، دار القصب للنشر، الجزائر، سنة 2008.

2-المقالات العلمية:

- أمال قادري، (2020)، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد3، العدد 1 .

- العياشي زرزار(2015)، الإدارة الإلكترونية: نظرة جديدة لإدارة المنظمات، مجلة الحقيقة، العدد 33

- بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، (2019)، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا، مجلة البـــــاحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 2

- بواشري أمينة، أ سالم بركاهم، (جانفي 2018)، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 11.

- بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر،(2021)، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2 .

- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلى،(2021)، المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القـــانونية والاقتصادية، مجلد 04، عدد 02.

- سفيان عرشوش، أمال بدغيو،(2021)، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد والاجتماعية، مجلة العلوم القانونية جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد6 العدد 3،

- مكي دريدر، (2021)، موقع العدالة الإلكترونية في الجزائر بين ضرورة العصر وجائحة كورونا ، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 2.

– مهدي أسماء، فاضل الهام ،(ديسمبر 2021)، تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 1، العدد 3 .

– عصماني ليلى،(2016)، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، مجلد 13 العدد 01.

– عشاش حمزة–خضري حمزة، (2020)،الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، العدد 01.

– قانة حسين و شني تالية (2021)، الإدارة الإلكترونية ،مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة، مجلة التنمية والتطبيق الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02،

– يوسفي مباركة، حنان عكوش،(2022)، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 01.

3-المذكرات:

– عاشور عبد الكريم،(2010/2009)، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4-الملتقيات:

– كيلاني زروالة ،(2019) ،الخدمات المتاحة في مجال عصرنة قطاع العدالة لفائدة المحامين والمتقاضين، اليوم الوطني للمحامي 24 /3/ 2008.

– هشام فخار، الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة في إطار نموذج عن المرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق، جامعة المدية.

5-المواقع الإلكترونية:

– العصرنة في خدمة العدالة النوعية، وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة وزارة العدل، الجزائر، 2016. https://www.mjustice.dz

-وزارة العدل إصلاح العدالة الحصيلة والأفاق فيفري 2005 https://www.mjustice.dz